

Distr.: General
31 May 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

موجز

تتضمن هذه الإضافة لتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما القرارات والمقررات التي اعتمدت في الدورات العادية للجان الإقليمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧: اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي عقدت دورتها الثانية والستين في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت دورتها الثالثة والستين في ألماتي، كازاخستان، في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي عقدت الدورة الأربعين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في أديس أبابا في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ومن المقرر أن تُعقد الدورة الرابعة والعشرين

* E/2007/100



للجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيويورك
في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وستدرج في الإضافة ٢ (E/2007/15/Add.2) أي قرارات
ومقررات تنبثق عن الاجتماع وتتطلب من المجلس أن يتخذ إجراءات بشأنها أو يوجه
انتباهه إليها.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها	١	٤
ألف -	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١	٤
ثانيا -	المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها	٢-٥٣	٦
ألف -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٢-٥	٦
باء -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٦-٢٧	٧
جيم -	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢٨-٥٣	١٥

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ - في الدورة الأربعين للجنة/مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة المعقودة في أديس أبابا في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروع القرار التالي دون تصويت كي يقوم المجلس بإقراره. وعقب اعتماد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمشروع القرار أعلن وفد المغرب رفضه له بناء على تحفظاته على الفقرة الفرعية (أ).

استعراض الجهاز الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٨٤٤ (د-٣٩) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ والمتعلق بتصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة على نحو أفضل لأولويات أفريقيا، الذي أيدت فيه التوجه الاستراتيجي والمبادئ التوجيهية والمقترحات المتعلقة بتصحيح مسار اللجنة، وطلبت إلى الأمين التنفيذي أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه المقترحات من أجل إبرازها في الخطة البرنامجية للجنة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وإعادة مواءمة الهياكل الحكومية الدولية والبرنامجية والتنظيمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية تعزيز إدارة الأمانة وأساليب العمل من أجل تحقيق المزيد من النتائج،

وإذ يأخذ في اعتباره مقرر الاتحاد الأفريقي ١٤ (د-٧) الذي اتخذته جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها السابعة العادية في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن تعزيز الشراكة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والذي رحبت فيه بالتزام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بتعزيز اللجنة وتصحيح مسارها لمواجهة التحديات الإنمائية في أفريقيا؛ وأكدت من جديد دور اللجنة بوصفها مؤسسة رئيسية وضرورية من مؤسسات الأمم المتحدة في أفريقيا في مساعدة وتيسير أعمال الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تحديد وإعلان مواقف مشتركة والدعوة إليها بشأن السياسات والقضايا والأهداف الإنمائية، وفي تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

وإذ يشير إلى مقرر الاتحاد الأفريقي ١٤٠ (د-٨) الذي اتخذته جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثامنة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والذي أيد فيه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي

توقيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للإعلان المعنون "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار عمل لبرنامج بناء القدرات العشري للاتحاد الأفريقي"،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي رحبت فيه الجمعية العامة بالجهود التي تضطلع بها اللجنة لإجراء استعراض شامل يرمي إلى تعديل أوضاعها لكي يتسنى لها التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجه أفريقيا،

وإذ يلاحظ مع التقدير المشاورات الموسعة والحوار المستمر الذي اشترك فيه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مجموعة السفراء الأفارقة في أديس أبابا ونيويورك على التوالي، بغية إبقائهم على علم بالإصلاحات التي اتخذت من أجل تعديل أوضاع اللجنة، بما في ذلك اعتماد برنامج جديد وهياكل تنظيمية جديدة لأمانة اللجنة،

وإذ يضع في اعتباره أنه، امثالاً لطلب الجمعية العامة وأحكام قواعد تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها، ينبغي للهيكل الحكومي الدولي للجنة أن يعكس الهيكل البرنامجي المعتمد حديثاً والناتج عن إعادة تعديل أوضاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة تحديد تكوين وأهداف الهياكل المقترحة التي يتألف منها الجهاز الحكومي الدولي فضلاً عن القواعد المنظمة لعملياتها مع مراعاة الاعتبار الواجب لظروف كل من الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية وإطارها التنظيمي،

وقد درس الجهاز الحكومي الدولي المقترح الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/26/10،

يقر الجهاز الحكومي الدولي المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع مراعاة المناقشة والتوصيات ذات الصلة المقدمة في الدورة الأربعين للجنة/مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، أي:

(أ) تنظيم مؤتمرات سنوية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة؛

(ب) الاستعاضة عن لجنة الخبراء الحكومية الدولية الحالية بمؤتمرات وزارية دون إقليمية تنظم اجتماعاتها وفقاً للترتيبات الحكومية الدولية القائمة في كل منطقة دون إقليمية؛

(ج) تنظيم الأجهزة الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بحيث تضم سبع لجان قطاعية على النحو التالي:

١' لجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛

٢' لجنة الحكم والمشاركة الشعبية؛

٣' اللجنة المعنية بالمعلومات الإنمائية والعلم والتكنولوجيا؛

٤' لجنة التجارة والتعاون والتكامل الإقليميين؛

٥' اللجنة المعنية بالمرأة والتنمية؛

٦' لجنة الإحصاءات؛

٧' لجنة التنمية البشرية والاجتماعية.

ثانياً - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها الثانية والستين المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إعلاناً بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشائها، يُعرض فيما يلي على المجلس.

إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة

٣ - اعترف الإعلان بالإنجازات التي حققتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا خلال السنوات الستين الماضية في تعزيز التعاون والتكامل، وأكد مجدداً التزام الدول الأعضاء في اللجنة بدعم وتعزيز التنفيذ الفعال لولاية المنظمة وضمان استمرار أهميتها الفنية وزيادة احتلالها لموقع بارز وزيادة الشفافية فيها.

٤ - وأكد الإعلان أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا يمكنها، من خلال مواصلة الاضطلاع بدورها كمُنبر متعدد الأطراف، أن تُسهم إسهاماً ذا شأن في مواجهة التحديات بمنطقة اللجنة وذلك بمواصلتها، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأمم المتحدة، الانتقال بالأهداف الإنمائية والبيئية التي وافق عليها المجتمع الدولي إلى المستوى الإقليمي ودعم تنفيذها بمشاركة الجهات الفاعلة المعنية؛ وبالمساهمة في زيادة اتساق الأعمال الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي بالتعاون الوثيق مع الكيانات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة؛ وضمان أن يضرب عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بجذوره في لجانها القطاعية؛ وبمواصلة توفير منتدى للحوار المفتوح فيما بين الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ضمن نطاق اختصاصها؛ ومساعدة البلدان على تنفيذ النتائج التي خلصت إليها الهيئات الحكومية

الدولية من خلال الأنشطة القطاعية والتعاون التقني؛ ودعم عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في جهودها؛ ومواصلة تنفيذ ولاية الأمم المتحدة العالمية بشأن المساواة بين الجنسين عن طريق تعزيز الاقتصاد من منظور المساواة بين الجنسين بوصفه عاملاً من عوامل النمو المطرد.

٥ - وفي الختام، شدد الإعلان على أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع جيد، داخل بنية الدول الأوروبية وعبر المحيط الأطلسي، يمكنها من مواصلة التصدي للمساائل العابرة للحدود وتشجيع الرخاء والمساهمة في بناء مجال اقتصاد إقليمي مشترك والالتزام بدعم الدول الأعضاء في اللجنة من جديد لإعادة تنشيط المنظمة بوصفها منتدى رئيسي لتلبية الاحتياجات المتغيرة لدولها الأعضاء بفعالية.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦ - اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الثالثة والستين المنعقدة في ألماتي، كازاخستان، في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، إعلاناً بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشائها، وكذلك عدة قرارات ومقررات أخرى، يوجه انتباه المجلس إليها فيما يلي:

إعلان ألماتي: إحياء الذكرى السنوية الستين لإنشاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة

٧ - أقرت اللجنة بالأهمية التاريخية للدورة، المنعقدة في آسيا الوسطى لأول مرة في العام الذي يشهد الذكرى السنوية الستين لتأسيسها، واحتفلت بمرحلة تغطي ستة عقود تزايد خلالها عدد أعضائها من ١٠ أعضاء في عام ١٩٤٧ إلى ٦٢ عضوا اليوم، وتشمل منطقة يسكن فيها ثلثا البشر وتتصف بالثراء من حيث تنوع ثقافتها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية. وأعربت اللجنة عن عميق تقديرها لجمهورية كازاخستان حكومة وشعباً لاستضافتهم الدورة، وأشادت بالسيد كيم هاك - سو الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على قيادته تنشيط اللجنة.

٨ - وأشادت اللجنة أيضاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن اتخاذ تدابير إضافية من أجل إعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، الذي يعترف باللجان الإقليمية كمواقع إقليمية متقدمة للأمم المتحدة، تنجز مهامها تتمثل في وضع المعايير، والتوزيع والتحليل، وتشكل كذلك منتدى هاماً لصياغة المنظورات الإقليمية بشأن القضايا العالمية

وبناء توافق في الآراء داخل منطقة كل منها. وإذا أشارت اللجنة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)، فإنها أكدت من جديد على التزامها بتعزيز سلطة الأمم المتحدة وكفاءتها، وكذلك بتعزيز قدرتها على التصدي بشكل فعال لحملة التحديات التي تطرحها هذه الحقبة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة. وأشارت اللجنة أيضا إلى إعلان شنغهاي^(٣)، وهو قرار تاريخي اعتمد في المكان الذي أنشئت فيه اللجنة، وهو مدينة شنغهاي، الصين، يبين الرؤية الشاملة للجنة في الحد من الفقر وإدارة العولمة ومعالجة المسائل الاجتماعية الناشئة.

٩ - واللجنة إذ تؤكد مجددا على الدور الحيوي الذي تضطلع به في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وفي تقديم المساعدة للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها التزمت بدعم المهام المنوطة بها باعتبارها المركز العام الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وأعربت اللجنة عن اقتناعها بأنها في موضع يؤهلها توسيع نطاق التعاون الإقليمي من خلال تعزيز الصلات مع المنظمات دون الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية - الآسيوية، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون. وفي منطقة تضم الاقتصادات الأكثر نشاطا في العالم، لاحظت اللجنة مع القلق أوجه التفاوت الآخذة في الاتساع بين البلدان وداخلها، فعقدت العزم على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وتسجيل إدماج آسيا الوسطى في الاقتصادات الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ من خلال تعزيز برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، ضمن أمور أخرى.

١٠ - وأعربت اللجنة عن تصميمها على تحديد قرن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يعتبر بمثابة عصر يُقضى فيه على الفقر، وتتاح فيه لجميع النساء والرجال فرص متكافئة لكي يعيشوا عيشة صحية ومسالمة ومنتجة، وعقدت اللجنة العزم على دعم الجهود التي تبذلها كي تجدد ذاتها من أجل تحقيق الرؤية المتعلقة بقرن آسيا والمحيط الهادئ. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن ينشط من جديد دور اللجنة كمركز تنمية إقليمي، بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ويعزز قيادة اللجنة في الدفع قُدما بالتعاون بين بلدان الجنوب. وطلبت اللجنة كذلك إلى الأمين التنفيذي إبراز أهمية اللجنة وزيادة فهم الدور الذي تضطلع به في

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣) قرار اللجنة ١/٦٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

الدعوة المتعلقة بالسياسات وبناء توافق الآراء، بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعهدت بتقديم الدعم القوي والمتواصل لقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في حفز التعاون الإقليمي، وفي تعزيز قرن آسيا والمحيط الهادئ، وفي بناء مستقبل مشترك يركز على إنسانيتنا المشتركة.

استعراض هيكل مؤتمر اللجنة

١١ - قررت اللجنة تأجيل استعراض هيكل مؤتمر اللجنة، بما في ذلك أولوياته المواضيعية والقطاعية وهيكله الفرعي، إلى دورتها الرابعة والستين، وطلبت إلى الأمين التنفيذي، على سبيل الأولوية، تيسير إجراء عملية تشاور فعالة فيما بين الأعضاء والأعضاء المنتسبين تتعلق باستعراض شامل ومستفيض لهيكل مؤتمر اللجنة.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٢ - أحاطت اللجنة علماً مع التقدير بخريطة الطريق الإقليمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ^(١)، ودعت جميع الأعضاء، حسب الاقتضاء، الأعضاء المنتسبين في المنطقة إلى مراعاة هذا الأمر في تطوير و/أو تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الخاصة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأحاطت اللجنة أيضاً علماً مع التقدير بالشاركة الإقليمية الثلاثية القائمة^(٢) بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تقدم منهاج عمل إقليمي موحد من أجل تقديم الدعم لتحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن مختلف الأنشطة التي يضطلع بها في إطار المبادرة الثلاثية، مثل عقد منتديات دون إقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية، ونشر هذه الهيئات سلسلة من التقارير التي تقيّم التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٣ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي الاستمرار في وضع توصيات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ على شكل خريطة طريق إقليمية، بتطوير العناصر القائمة وصقلها والاستفادة أيضاً من الجهود المبذولة أو العمليات الجارية ذات الصلة، بما فيها نتائج المنتديات دون الإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بالتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية.

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الآسيوي.

استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

١٤ - قدمت اللجنة التشجيع للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على القيام بالأعمال التحضيرية الفنية من أجل استعراض منتصف المدة. وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والعالميين، حسب الاقتضاء، الاستمرار في إدماج برنامج عمل ألماني^(٥) في برنامج عمل الأمانة بغية مواصلة تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمانة إلى البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في جهودها الرامية إلى وضع ترتيبات تعاونية ثنائية إقليمية ودون إقليمية من أجل إقامة نظم للنقل العابر تمتاز بالكفاءة، على نحو ما دعا إليه برنامج عمل ألماني؛ ومساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير التعاون في مجال النقل العابر؛ والربط مع شبكات النقل القائمة وتلك التي ستقام مستقبلاً في المنطقة في إطار منهاج العمل، ولا سيما الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق الرئيسية الآسيوية^(٦) والاتفاق الحكومي الدولي المعني بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا^(٧).

١٥ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمين التنفيذي مساعدة البلدان في سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وفي التفاوض على إبرام الاتفاقات التجارية التي تنسجم مع اتفاقات منظمة التجارة الدولية، وتنفيذها من أجل تحسين الوصول إلى السوق؛ وتعزيز أنشطة بناء القدرات لدى الوكالات الحكومية في ميدان تيسير التجارة بغية تهيئة بيئة شفافة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها من أجل مباشرة التجارة الدولية؛ ومساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى ترشيد وتبسيط وتوحيد الوثائق والإجراءات؛ ومواصلة العمل على وضع مؤشرات فعالة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماني في المنطقة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات ذات الصلة، لا سيما مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتنفيذ مشاريع تجريبية، رهنا بتوافر الموارد، بغية تطبيق المنهجية في مناطق دون إقليمية غير ساحلية مختارة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ على ضوء استعراض منتصف المدة؛ وتوفير الدعم اللازم، في إطار ولايته، في العملية التحضيرية من أجل استعراض منتصف المدة.

(٥) انظر A/CONF.202/3, annex I.

(٦) انظر قرار اللجنة ٤/٦٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٧) قرار اللجنة ٤/٦٢ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، المرفق.

تنفيذ التعاون المشترك بين الأقطار في ميدان الطاقة لتعزيز أمن الطاقة من أجل التنمية المستدامة بالنظر إلى توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الطاقة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٦ - أكدت اللجنة من جديد التزامها بتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٨)؛ وأحاطت علماً بالنتائج التي خلصت إليها الهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في دورتها الثامنة^(٩) وأعربت عن تأييدها لنتائجها وتوصياتها المتعلقة بالتعاون بين الأقطار في ميدان الطاقة؛ وأبدت التزامها بالنظر في تشكيل فرقة عمل خاصة المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل وضع استراتيجيات واتخاذ إجراءات للتصدي بشكل جماعي لقضايا أمن الطاقة والوصول إليها؛ ودعت الحكومات، والبلدان المانحة، ومؤسسات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى النظر بجدية في المساهمة من أجل تنفيذ القرار الحالي من خلال التبرعات المالية والتعاون التقني.

١٧ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بتيسير وضع إطار تعاون بشأن أمن الطاقة وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الطاقة من خلال استكشاف إمكانية زيادة الموارد الخارجة عن الميزانية؛ وعقد حوارات متعلقة بالسياسات؛ وإجراء دراسات متعلقة بالسياسات عن أمن الطاقة وعن توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الطاقة ودور الطاقة المتجددة؛ وعن التأزر أو الربط، حيثما أمكن ذلك، مع أطر تعاون أوسع نطاقاً في ميدان الطاقة، مثل نظام الطاقة المقترح العابر لآسيا.

١٨ - وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمين التنفيذي استكشاف إمكانية إنشاء برنامج خاص يعنى بالهياكل الأساسية المتصلة بالطاقة وتحديد أفضل استخدام للطاقة المتاحة دعماً لإطار التعاون المذكور آنفاً، من شأنه أن يهدف إلى تعزيز القدرة الوطنية على التخطيط والإدارة في مجال الطاقة بغية تعزيز الاستدامة؛ وتشجيع التعاون بين الأقطار بغرض تبادل المعلومات والخبرات والنماذج، وأفضل الممارسات بشأن تكنولوجيا الطاقة المتجددة؛ واستكشاف التوقعات الخاصة بالطاقة الشمسية والطاقة الريحية المتجددتين؛ وإدماج شواغل أقل البلدان

(٨) انظر A/CONF.191/13, Chap. II.

(٩) انظر E/ESCAP/63/18.

نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في المبادرات دون الإقليمية والإقليمية المعنية بالتجارة والتعاون في ميدان الطاقة لما فيه مصلحة سكان المناطق الريفية.

الهجرة الدولية وتنمية البلدان النامية والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٩ - حثت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين، حسب الاقتضاء، إلى تحديد سبل ووسائل زيادة الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية إلى أقصى ما يمكن والحد من آثارها السلبية، ودمج قضايا الهجرة الدولية في الخطط الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية بغية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، خاصة تلك المتصلة بالفقر.

٢٠ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يضمن، بتعاون وثيق مع هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة في آسيا والمحيط الهادئ، مراعاة أنشطة الأمانة للاحتياجات الخاصة المتصلة بقضايا الهجرة الدولية كما وردت في برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نمواً^(٨)، وبرنامج عمل ألماتي^(٩) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٠)، وتحليل وتجميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالهجرة الدولية، بغية تحديد الاتجاهات الرئيسية والقضايا الناشئة والفرص والتحديات في كل من البلدان المرسل والمرسل إليه، والاستمرار في توفير منتدى للحوار بين أعضاء اللجنة وأعضائها المنتسبين، وتيسير مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية وصلاتها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأفضل الممارسات لتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية الأساسية لجميع العمال المهاجرين الدوليين؛ والدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بتعاون وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة المعنية بالهجرة، والأفضل أن يكون ذلك في عام ٢٠٠٨.

التمويل المستدام من أجل تحقيق تغطية الرعاية الصحية للجميع في آسيا والمحيط الهادئ

٢١ - حثت اللجنة الأعضاء والأعضاء المنتسبين، حسب الاقتضاء، على أن ينفذوا بشكل كامل الالتزامات المتصلة بالصحة حسبما أعادت تأكيدها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١١)، مع الاعتراف بحدوث زيادات في المساعدة المالية التي تقدمها بعض البلدان

(١٠) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

النامية، والنظر في رصد المزيد من الموارد المالية الإضافية، وإنشاء نظم تمويل صحي مستدامة لمواطنيها من أجل الانتقال إلى تغطية الرعاية الصحية للجميع كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، والعمل من أجل تعزيز الهياكل الأساسية والموارد البشرية للصحة وتقاسم أفضل الخبرات بشأن طرق التمويل الصحي في السياق المحدد لكل بلد؛ وتقاسم خبرات تمويل نظم توفير الرعاية الصحية، والنظر في دعوة أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الإنمائيين إلى التعاون بشأن وضع استراتيجيات وطنية للتقدم نحو تحقيق التغطية للجميع، وضمان أن نظم التمويل الصحي تشمل طريقة للدفع المسبق للمساهمات المالية في الرعاية الصحية، بغية تقاسم المخاطر بين السكان، وضمان إدارة الأموال الخارجية لبرامج أو أنشطة صحية محددة وتنظيمها بطريقة تساهم في تنمية آليات التمويل المستدامة للنظام الصحي ككل، وبناء وتعزيز القدرات في تصميم مجموعات الفوائد، في الانتقال نحو تحقيق تغطية الرعاية الصحية للجميع.

٢٢ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، بالتعاون وثيق مع المنظمات ذات الصلة، من قبيل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، بمساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين في بناء قدراتهم المتعلقة بتوفير التمويل للأغراض الصحية، بغية تحقيق هدف التغطية للجميع وتوفير منهاج للتعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، ومواصلة تحليل وضع التمويل للأغراض الصحية في إطار السياسات الإنمائية العامة والتخطيط الإنمائي العام للأعضاء والأعضاء المنتسبين، وتقديم الدعم التقني، عند الطلب، في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التغطية للجميع، وتنظيم مشاورات على مستوى رفيع ودعوة الأعضاء المعنيين إليها لمناقشة تمويل الرعاية الصحية المستدامة في المنطقة من أجل تحقيق تغطية الخدمات الصحية للجميع.

تنفيذ إعلان بوسان بشأن تطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١)

٢٣ - قررت اللجنة أنه، لمواجهة التحديات المتزايدة للعولمة بفعالية، ستضع كل من السلطات الحكومية سياسات للنقل وتنفيذها على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي تمثيلاً مع المبادئ التالية: وضع سياسات متكاملة وأطر لاتخاذ القرارات قائمة على تقييمات استراتيجية للجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمتصلة بالفقر؛ وإنشاء نظام دولي متعدد الوسائط ومتكامل للنقل واللوجستيات يساهم في بلوغ هدف التعاون الإقليمي على المدى الطويل دعماً لشبكات الإنتاج والتوزيع والتجارة الدولية؛ وإعطاء الأولوية للاستثمار في الطريق الرئيسي الآسيوي وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا، بما فيها الوصلات

المتعددة الوسائط لوصلها بشبكات النقل المائي والجوي، ورصد الموارد المالية لتطوير نظام النقل وصيانتته وتشغيله من جميع المصادر الممكنة، بما فيها الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام وترتيبات مالية أخرى.

٢٤ - وأقرت اللجنة برنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١)، وأعربت من جديد عن دعمها لتنفيذ برنامج عمل المائي^(٥) لفائدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ وشجعت الأعضاء المشاركين في تطوير شبكة الطريق الرئيسي الآسيوي الذين لم ينضموا إلى الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطريق الرئيسي الآسيوي^(٦) أو يصدقوا عليه أو يقبلوه أو يوافقوا عليه أن يفعلوا ذلك؛ وشجعت الأعضاء والأعضاء المنتسبين على مواصلة العمل بالتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري المتعلق بتحسين سلامة الطرق في آسيا والمحيط الهادئ^(٧)؛ وشجعت الأعضاء المشاركين في تطوير شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا الذين لم يوقعوا الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا أو ينضموا إليه أو يصدقوا عليه أو يقبلوه أو يوافقوا على أن يفعلوا ذلك^(٨)؛ وشجعت أيضا الأعضاء والأعضاء المنتسبين على إعطاء المزيد من الأهمية لتشغيل ممرات وطرق النقل ذات الأولوية؛ ودعت مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية إلى النظر في تقديم المزيد من الدعم المالي والتقني لتطوير وتشغيل شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا وشبكة الطريق الرئيسي الآسيوي.

٢٥ - وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يساعد الأعضاء والأعضاء المنتسبين على الصعيد الإقليمي في تحقيق رؤية النظام الدولي المتعدد الوسائط والمتكامل للنقل واللوجستيات على المدى الطويل، اللازمة لمواجهة التحديات المتزايدة للعولمة؛ وإعطاء الأولوية لتنفيذ المرحلة الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١) من برنامج العمل الإقليمي، بما فيه حشد الموارد وتوزيعها؛ وإجراء دراسة مفصلة عن إنشاء منتدى لوزراء النقل الآسيويين، وإجراء دراسة تحدد، بناء الطريق الرئيس الآسيوي وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا فضلا عن خطوط النقل الرئيسية الأوروبية - الآسيوية وخطوط النقل الأخرى المشتركة بين الأقاليم، ممرات النقل ذات الأولوية والممارسات الجيدة وتقتراح تدابير محددة، مثلا مذكرات التفاهم التي تؤدي إلى التطوير الفعلي لهذه الممرات؛ وضمان التنسيق الفعال مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومتعددة الأطراف ومنظمات دون إقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة

(١١) E/ESCAP/63/13، الفصل الرابع.

التعاون الاقتصادي، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون.

استعراض طرائق التعاون الإقليمي في إدارة الكوارث الطبيعية، وبخاصة إنشاء مركز لآسيا والمحيط الهادئ لإدارة الكوارث معزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية

٢٦ - قررت اللجنة إجراء دراسة إضافية لطرائق تعزيز إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث المنسقة إقليمياً والإنذار المبكر، بما في ذلك صلاحية إنشاء مركز إقليمي لإدارة الكوارث معزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية. وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يكلف بإجراء دراسة جدوى مستقلة عن طرائق تعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين في إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والإنذار المبكر والقيام، في هذا الصدد، بتقييم صلاحية إنشاء مركز إقليمي لإدارة المعلومات معزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية في جمهورية إيران الإسلامية وتعزيز الدعم الإقليمي للأعضاء والأعضاء المنتسبين في الوقاية من الكوارث الطبيعية وتخفيف أثرها؛ وينبغي أن تجرى هذه الدراسة بالتشاور مع الكيانات الإقليمية والدولية المشاركة في إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث والإنذار المبكر؛ وتيسير تنظيم حلقة عمل عن إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث والإنذار المبكر.

تأجيل النظر في مشروع القرار بشأن إنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لإدارة الكوارث معزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية حتى الدورة الرابعة والستين للجنة

٢٧ - قررت اللجنة، في جلستها العامة الخامسة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، تأجيل النظر في مشروع القرار المقدم من جمهورية إيران الإسلامية والمعنون "إنشاء مركز آسيا والمحيط الهادئ لإدارة الكوارث معزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الفضائية" حتى الدورة الرابعة والستين للجنة.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٨ - اعتمدت اللجنة في دورتها الأربعين للجنة/مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة ستة قرارات وبياناً وزارياً يوجه إليها انتباه المجلس فيما يلي.

موجز البيان الوزاري، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أديس أبابا

٢٩ - أعاد وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة تأكيد التزامهم بالأهداف الإنمائية للألفية، كما أعادوا تأكيد أهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٢) كإطار لتنمية أفريقيا؛ وأيدوا المقرر الذي اتخذته مؤتمر قمة لجنة تنفيذ الشراكة المكونة من رؤساء الدول والحكومات المعقود في الجزائر، في آذار/مارس ٢٠٠٧ لإنشاء سلطة للتخطيط والتنسيق تابعة للشراكة؛ وأيدوا كذلك دمجها في وقت لاحق في هيكل الاتحاد الأفريقي، وأشادوا بالدور الذي اضطلعت به اللجنة في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة دعماً لتنفيذ الشراكة وتنشيط نظام المجموعات. ورحب الوزراء أيضاً بدعم اللجنة للبلدان الأفريقية من أجل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الناجمة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الإقليمية والعالمية، بما فيها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالعلوم، ومؤتمر عمل بروكسل المعني بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٨).

٣٠ - وفيما يلي موجز للعناصر الرئيسية للبيان الوزاري بصيغتها الواردة في دعوته إلى العمل على رفع المستوى من أجل تحقيق النجاح.

دعوة من أجل العمل على زيادة فرص النجاح

٣١ - الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية: نظراً لأن الوقت المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ يمضي سريعاً، قرر الوزراء تحويل التشديد من مناقشة المبادئ إلى وضع تفاصيل الجوانب العملية للعمل المعزز؛ وينبغي أن تكون سنة ٢٠٠٧ سنة لمضاعفة الجهود على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٢ - الملكية والإيمان بالذات: يجب أن تكون الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة مملوكة للبلدان مع إيمان شديد بإمكانية تحقيق المهمة، ومع وجود مجال سياسات كافٍ لوضع استراتيجيات تتلاءم والاحتياجات المحددة لبلداننا بهدف وضع حد للاعتماد على المعونة مع مرور الوقت.

٣٣ - استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية: بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، يجب أن تتواءم الاستراتيجيات الوطنية الشاملة وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل مع الأهداف الإنمائية للألفية، مع وضع استراتيجيات عملية لتنفيذ المبادرات السريعة الأثر على النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والتي أعيد تأكيدها في مؤتمر تمويل التنمية لعام ٢٠٠٦ المنعقد في نيجيريا.

(١٢) انظر A/57/304، المرفق.

٣٤ - الرصد والتقييم: بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، ينبغي إنشاء آلية في دولنا الأعضاء لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتتبعها وتقييمها، وفي هذا الصدد، أشاد الوزراء باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشائها فريق التعلم المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - تعبئة الموارد المحلية: عقد الوزراء العزم على زيادة الإنفاق المحلي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكفالة توجيه الموارد المتأتية من تخفيف عبء الدين، والإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية ومن مصادر أخرى نحو تحقيق الأهداف؛ وتعزيز التمويل البالغ الصغر؛ وتحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمار لاجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٦ - الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين: إدراكا منهم بأن تحسين وضع المرأة وأحوالها يعد أمرا أساسيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عقد الوزراء العزم على زيادة الاستثمارات لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، مما يؤدي إلى تحسين وضع المرأة، بما في ذلك تزويدها بالمياه والطاقة والتعليم والصحة.

٣٧ - إيجاد فرص العمل: إدراكا للدور المركزي لفرص العمل في مكافحة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تعهد الوزراء بإدماج سياسات إيجاد فرص العمل في برامج التنمية الوطنية وزيادة الاستثمارات لإيجاد فرص عمل.

٣٨ - إحياء الزراعة الأفريقية: عقد الوزراء العزم على بذل قصاراهم للبدء في الثورة الأفريقية الخضراء بحلول عام ٢٠٠٨، لزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال كفالة حصول صغار المزارعين على الأسمدة والبذور المحسنة وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي؛ وأكدوا مجددا التزامهم بتنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتخصيص ١٠ في المائة من ميزانيات دولهم للزراعة، وفقا لقرار مابوتو الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٣.

٣٩ - تغير المناخ والتنمية: ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات الدولية، وضع برنامج لتسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا وتنفيذه، وينبغي للحكومات أن تدمج تدابير التكيف مع آثار المناخ والتخفيف من حدته في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

٤٠ - الإحصاءات والقدرة الإحصائية: دعا الوزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي إلى مواصلة دورها في التنسيق والقيادة في مجال تطوير الإحصاءات في أفريقيا، وإلى مواصلة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون

الإقليمية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية؛ وعقدوا العزم على تقديم كامل دعمهم إلى الندوات الأفريقية المعنية بتطوير الإحصاءات؛ وأوصوا بالإبقاء على برنامج المقارنات الدولية في أفريقيا لتسهيل إجراء المقارنات داخل البلدان والمقارنات الدولية.

٤١ - التكامل الإقليمي: ينبغي للحكومات والشركاء في التنمية تمويل تنفيذ برنامج البنى التحتية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني لإشراك الشعوب الأفريقية في تقديم الدعم.

٤٢ - التمويل من أجل التنمية: ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تجري، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقييما لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري في أفريقيا^(١٣) وأن تقترح السبل العملية التي تتيح لجميع البلدان الأفريقية الحصول فعليا على التمويل من أجل التنمية، استعدادا لاستعراض منتصف المدة الشامل لتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيجري في قطر في أوائل عام ٢٠٠٨، وينبغي أيضا تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب كمصدر تكميلي لتمويل التنمية.

٤٣ - المعونة من أجل التجارة: ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل، مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، على دعم الحكومات الأفريقية في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة، بما في ذلك تحديد آليات جديدة من خلال برامج وطنية وإقليمية للمعونة من أجل التجارة للتغلب على التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال التجارة.

٤٤ - اتفاقات الشراكة الاقتصادية: مع الإقرار بالتحديات التي يمكن أن تمثلها لدولنا الأعضاء اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية وتحرير التجارة ذات الصلة، طلب الوزراء من الاتحاد الأوروبي أن يتيح موارد إضافية لتسديد التكاليف المتعلقة بالتكيف والتكاليف الأخرى المرتبطة بذلك، وحثوا على اعتماد إطار جديد لاتفاقات الشراكة الاقتصادية قبل انتهاء سريان الإطار الحالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٤٥ - الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية: دعا الوزراء قادة مجموعة الثمانية، في اجتماع القمة لعام ٢٠٠٧ الذي يعقدونه في هيلينغندام، ألمانيا، إلى وضع خطة عمل واضحة لتنفيذ الالتزام الذي اتخذوه في مؤتمر قمة غلين إيغلز بمضاعفة المعونة إلى أفريقيا لكفالة تقديم المعونات بفعالية وبطريقة يمكن التنبؤ بها. ومع الاعتراف بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي في الوفاء بالتزاماته بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، دعا الوزراء

(١٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02. II.A. 7).

كذلك الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء في التنمية إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

٤٦ - تعزيز الدعم المقدم من المنظمات الدولية: دعا الوزراء الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم فرص زيادة الاستثمارات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعبئة الموارد المحلية والخارجية اللازمة لذلك.

تعزيز مكانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتغلب على التحديات التي تواجهها أفريقيا

٤٧ - أقر الوزراء بالدور الرئيسي الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ولأحفظوا مع الارتياح تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. وأحاطوا علماً "بخطّة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩" التي تحدد التوجه الاستراتيجي للجنة وتضع برنامجاً جسوراً ومعزواً لدعم الدول الأعضاء؛ وأشادوا بالأمن التنفيذي على قيادته؛ وحثوا الدول الأعضاء والشركاء في التنمية على دعم الخطة بتقديم موارد كافية.

القرار ٨٤٧ (د-٤٠)

المعونة من أجل التجارة

٤٨ - طلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الشركاء في التنمية التعجيل بتنفيذ ما تبقى من أعمال تتعلق بمبادرة المعونة من أجل التجارة كي تستطيع البلدان الأفريقية البدء في الاستفادة منها، كما حثت الوكالات المانحة والمستفيدين على تعزيز فعالية برامج المعونة من أجل التجارة وكفالة أن تتمشى مع مبادرات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية وأن تدعمها. وشجعت اللجنة على إشراك القطاع الخاص الأفريقي باعتباره إحدى الأدوات لتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وطلبت إلى أمانة اللجنة، أن تقدم، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات التجارية الدولية، المساعدة إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تفعيل وتنفيذ هذه المبادرة. وأكدت اللجنة مجدداً دعمها للدور الذي تقوم به أمانة اللجنة في تنفيذ المبادرة، وخاصة في مساعدة البلدان الأفريقية على تحديد برامجها الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة، وكذلك في رصد وتقييم فعاليتها في التغلب على التحديات التجارية التي تواجهها أفريقيا. ودعت أيضاً الشركاء في التنمية إلى تقديم الموارد الإضافية، بطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها، التي تحتاج إليها البلدان الأفريقية لبناء قدراتها التنافسية، والتصدي للعوائق التي تعترض جانب العرض والبنية التحتية. وشاركت اللجنة أيضاً على نحو

فعال في تحديد أولويات وبرامج مبادرة المعونة من أجل التجارة، فضلا عن تنفيذها بالتعاون الوثيق مع وزارات التجارة.

القرار ٨٤٨ (د-٤٠)

تمويل التنمية

٤٩ - شجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البلدان الأفريقية على زيادة تعبئة الموارد المحلية من خلال وضع واعتماد سياسات اقتصادية مناسبة لزيادة المدخرات المحلية، وزيادة الإيرادات الضريبية المحلية، وزيادة حجم التحويلات المالية، ووقف هروب رؤوس الأموال. ودعت اللجنة البلدان الأفريقية إلى تحسين مناخ الاستثمار، واتخاذ التدابير المناسبة لكفالة ألا يكون لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية أية آثار سلبية على الاقتصادات الوطنية. وحثت اللجنة شركاء أفريقيا في التنمية على زيادة جهودها للوفاء بالتزامات والتعهدات المقدمة إلى البلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات، والبلدان ذات الدخل المتوسط، المتعلقة بزيادة حجم المعونات، وتحسين كفاءة المعونات، وتخفيف عبء الديون، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري^(١٣)، ومؤتمر قمة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥، وخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا، وإعلان باريس لعام ٢٠٠٥ والإعلان الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز عام ٢٠٠٥، ودعم أفكار التمويل المبتكرة والمتابعة بشأن التزامها بخطة تمويل طويلة الأجل ليتمكن الجميع من الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه والرعاية الصحية. ودعت اللجنة أيضا إلى زيادة مشاركة البلدان الأفريقية في هيئات صنع القرار وعمليات المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وطلبت إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنظم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، اجتماعا لتقييم حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري في أفريقيا وأن تعدّ المنطقة لمؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل لتوافق آراء مونتيري. وأثنت اللجنة على الدور الجوهري الذي لا تزال تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في توفير البحوث والدعم التقني للبلدان الأفريقية بشأن قضايا تمويل التنمية وشجعت اللجنة على القيام بدور نشط في رصد وتقييم مدى التزام شركاء أفريقيا في التنمية بالوفاء بالتزاماتهم الدولية تجاه المنطقة.

القرار ٨٤٩ (د-٤٠)

الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا

٥٠ - أقرت اللجنة الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا باعتباره دليل التطوير الإحصائي في القارة الأفريقية، وهي على ثقة بأنه سيزيد من قدرة النظم الإحصائية الأفريقية الوطنية على إنتاج إحصاءات ذات نوعية وموثوقة؛ ودعت البلدان المضيفة للندوة المقبلة إلى تقديم الدعم الكافي للجنة الاقتصادية الأفريقية، ولأصدقاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبلدان إفريقية وشركاء آخرين لكفالة استمراريتها بدعمها ماليا والمساندة التامة لتوصيات الندوة الأفريقية المعنية بالتطوير الإحصائي لعام ٢٠٠٧؛ وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن تعزز تنسيق جهودها في تطوير الإحصاءات في أفريقيا بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي، ودعت الشركاء في التنمية إلى دعم جهود التطوير الإحصائي في أفريقيا، بما في ذلك توفير الموارد المالية المطلوبة؛ كما طلبت من المركز الأفريقي للإحصاءات أن يزيد مساعداته المقدمة إلى البلدان الأفريقية لتعزيز قدراتها الإحصائية على إنتاج إحصاءات ذات نوعية تمثل للمعايير الدولية؛ وأوصت بضرورة استمرار برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا وتعزيزه لتسهيل إجراء المقارنات الدولية، بما في ذلك رصد وتقييم مدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى كفالة استمراريتها.

القرار ٨٥٠ (د-٤٠)

برنامج العمل المقترح والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٥١ - أقرت اللجنة "خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩"، مما يشكل بلورة استراتيجية لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في السنوات الثلاث القادمة؛ وحثت الدول الأعضاء والشركاء في التنمية على دعم الخطة بالموارد الكافية لوضعها موضع التنفيذ؛ وأقرت برنامج العمل المقترح وأولويات اللجنة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع الأخذ بالاعتبار المناقشة والملاحظات ذات الصلة والتعديلات التي أدخلت خلال الاجتماع.

القرار ٨٥١ (د-٤٠)

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٥٢ - أيدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توصيات فريق الاستعراض الخارجي الواردة في تقريره؛ وكلفت الأمين التنفيذي إجراء تقييم شامل للاحتياجات ومراجعة إدارية لتمكين المعهد من القيام بمهمته؛ كما كلفت الأمين التنفيذي باتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع تقرير فريق الاستعراض الخارجي في صيغته النهائية وتقديمه إلى الدورة المقبلة للجنة؛ وحثت الدول الأعضاء التي قدمت تعهدات على الوفاء بالتزاماتها.

القرار ٨٥٢ (د-٤٠)

تغير المناخ والتنمية في أفريقيا

٥٣ - طلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أمانتها أن تتخذ، بالشراكة الوثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، وبالتعاون مع المنظمات الأفريقية والدولية ذات الصلة، الإجراءات المناسبة لوضع وتنفيذ برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا بفعالية وأن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في كل مؤتمر تعقده اللجنة؛ وأن تلتزم بتقديم الدعم الكامل لتنفيذ برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا ودمج تغير المناخ في التخطيط والإدارة الاقتصاديين على مستوى كل بلد من بلداننا المعنية؛ وحثت شركاء أفريقيا في التنمية على دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على دمج تدابير التكيف مع آثار المناخ والتخفيف من حدته في خططها الإنمائية وتنفيذ برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا.